

المشرق

الحقوق الدولية في الحرب

مقتطف من كتاب حقوق الملل ومساعدات الدول ببعض تصرف واختصار

أنا كبرون بنسبة الحرب الإيطالية مع الدولة الملية ان نزوي لم خلاصة المعاهدات التي أنشئت عليها الدول في الحرب فلم نجد شيئاً اوفى بالمرام من ذكر بعض ما اثبتت احد طلبه كليتتنا القدامه جناب الامير امين ارسلان فتعمل جنرال الدولة الملية سابقاً في بروكسل وفتصلها في الجمهورية القسوية سالاً في القسم الرابع من كتابه حقوق الملل ومساعدات الدول وهو مختصر بالحرب ويشتل على سظم الابحاث للنوطة باحوال التجارب بين فنروي ما ضم مرفته قرأنا

﴿ تعريف الحرب ﴾ الحرب هي القتال بين قومين واختلاف بين فريقين يفصل بقوة السلاح وهي قديمة كقدم الانسان . فتحدث اما غيره او منافسة او عدواناً او طمعاً . واما غضباً لله ولدينه . واما اخذاً بثار اهانة او لاسباب مالية او اقتصادية وغير ذلك مما يطرول سرده

وقد اختلف العلماء والباحثون بهذا الفن في شرعية الحروب وظلمها . في مدنيها وروحيتها . فنسب لها قوم جميع آفات البشر دينياً وادبياً ومادياً وعارضهم آخرون بانة اذا كان للحرب مخار فلها فوائد وادعوا انها عنصر من عناصر التمدن والتقى

والحق يقال ان الحرب ويل وبلا . لكنها ملاصقة للبشرية . واشد الامم ميلاً الى السلم تحتاج احياناً الى الحرب دفاعاً عن حقوقها وذوداً عن حدودها او مساعدة لجار او خوفاً من بطش عدو او غير ذلك من الاسباب الداعية اليها وان السلم الدائم من المنتجيات

﴿ شرائع الحرب ﴾ لما كان المدوان طبيعياً في الانسان والحرب لاحقة بالبشرية والعمران وجب على المتدنين من الاقوام وضع قوانين فرعية يُعمل بها وترتيب نظمات يُرجع اليها تخفيفاً لويلاتها وتعديلاً لمصائبها وبلانها. نعم ان الحرب هي الاستجداد بالقوة ولكن ليس الى قوة ناشزة بلا رُبط ولا قيد ولا شفقة ولا حنان. ومن ثم وُضعت لها قواعد مبنية وقوانين منسوبة وحقوق سرعية وشرائع معروفة

وحقوق الحرب وقواعدها ظهرت اولاً في القرون الوسطى في عهد طائفة الفرسان (Chevalerie) فاخذت تسير بسير المدنية والسران عند الامم والشعوب في ذلك العهد فبدأ وجدوا ان الحرب لا بُد منها وان الناعاها من الامور المتحبة وأرا من باب الصواب تعديل عاداتها الوحشية التي كانت اباداة الخضم والحاء اثر المدور واستئصال شأنته من الكون - والاكتفاء. فقط بقبولهم الى حد ان يعجز عن المقاومة. فوضعوا لذلك قواعد تعاهدوا على احترامها وسنوا قوانين عملوا بموجبها فاخذت تلك الماديات بالادتاء. وتلك القوانين بالانتظام. وتقبّلت من طور الى آخر حتى عمّت الدول المتمدنة ثم صارت واجبات ثم تحوّلت الى حقوق انتهت بشرائع دولية عامة

وشرائع الحرب الحاضرة قائمة على امرين ومرجعها الى مبدئين: الاول الضرورة وهي قهر الخضم وقمه حتى يعجز عن المقاومة. والبدا الثاني مراعاة حقوق الانسانية والدنية بأن تحصر الحرب بين جيشي الدولتين المتحاربتين فقط بدون ان تتناول الافراد الا في استثناءات لا بُد منها :

وقد عني المؤلفون بجمع قواعد وقوانين الحرب واجتهدوا في تحديد حقوقها وواجباتها فلاقوا دون ذلك صعوبات جمة واول قانون دولي للحرب سن في الولايات المتحدة سنة ١٨٦٣ اذ اقترحت الحكومة الاميريكية الشمالية على الاستاذ لير وضع قانون يوزع على الضباط والجنود ليعملوا به ويؤروا بتوجيه فوضع قانوناً لا يزال من افضل ما كُتب في هذا الموضوع واقرب ما يكون للعواطف الانسانية ووافق للعمران ثم عرض على مفوض خاص وصادق لينكلون رئيس الجمهورية على بنوده. ثم وُضِع في اتفاق جنيفاً في ٢٢ آب ١٨٦٤ قانون مختص بمعاملة جنحى الحرب

والجُميَّات المؤلَّفة لمساعدتهم. ثم اتفقت الدول في معاهدة بطرسبرج في ١١ ديسمبر سنة ١٨٦٨ على قانون مختص بالقذائف المنفجرة. ثم عُقدَ بايماز نقولا الثاني في ١٨ آب سنة ١٨٦٩ مؤتمر دولي في لاهاي عاصمة هولندا تكرَّرت جلساته مراراً منذ ذلك الحين ووضع المؤتمر عدَّة سنن وقوانين صادق عليها مندوبو الدول ويبلغ مجموعها بتوداً متعدِّدة يحتوي عليها كتاب الماهدات الدوليَّة (١).

اشتهار الحرب  إذا حدث امر يدعو الى العدوان او دغيت احدى الدول بقطع الملائق السليمة مع دولة اخرى وجب عليها اخطار الدول بذلك وهذا البلاغ واجب لازم احتراماً تام الدول المحايدة واعتباراً لنفس مقامها اذ لا يخفى بان من واجبات الدول العظمى صيانة حدودها واحترام تخومها فاذا اجتاز جيش منظم حدود الدولة المجاورة بدون اخطار ولا اشهار حرب حتى تلك الدولة معاملة او لتك الجنود معاملة اللصوص وقطاع الطريق. واذا عاملت الدولة المهاجمة الدولة المدافعة بمثل ذلك لم يبق حينئذ للحرب وازع ولا رادع وذعبت الشرائع ضياعاً وعادت المدينة الى المهجبة. وعليه كان من الافضل اعلان الحرب رسمياً وابلانها الى الدولة المعادية. وكل دولة لا تجري تبعاً لهذه القاعدة العمومية شذت عن واجباتها الدولية وتبلغ اعلان الحرب يكون اشد حاجة واكثر ضرورة اذا كانت الحرب بحرية وسبب ذلك إعلان ارباب السفن للخروج من مياه الدولة المعادية وتحذيراً للتجار من ارسال بضائهم الى موانئها قال هوثيل: « كل سفينة تجبزر قبل اشهار الحرب يُمدُّ جزها من الاعمال القرصانية »

اماً كيفية اعلان الحرب في آياتنا فتكون امأ راساً الى الدولة المعادية واما ان تكون بطريقة اخرى كظاهرة او اخطار او بلاغ نهائي (Ultimatum) وهذا البلاغ عبارة عن لائحة سياسية بعبارة صريحة قاطمة نهائية تتضمن الاتراحات المطلوبة لمحددة تحديداً جلياً وتطلب المجاورة عليها جواباً باتاً بلا مَطل ولا ايهام. وقد يحدِّدون مهلة الجواب فاذا مضت عدت ذلك الصمت اعلاناً للحرب. والمهلة يجب ان

(١) اطلب مقالة الاديب عبد الله رفق الله شار (خير) في المشرق السنة الثانية ١٨٩٩ ص

٧٠٦ و٧٤٤) تحت عنوان « الحرب ومؤتمر السلم »

تكون معقولة اي لا طويلة تسمح للدور بزيادة التأهب ولا قصيرة بنوع ان يعقبها زحف الجنود سريعاً

﴿ ابتداء القتال ﴾ ان الحرب بعد اشهارها تُعطي لكل دولة مهاجمة كانت او مدافعة صفة التجاربيين وحقوقهم التي تمنحها معاهدات الدول وعادات الامم لكل جنود او جيش محارب. وحقوق الملل في ايماننا هذه تقول صريحاً بان جنود الدولتين المتحاربتين هم وحدهم اعداء بالمعنى الرضمي لهذه الكلمة واما ما بقي من رعايا الدولتين غير المتخرطين في الجيش فلا يُعدون اعداء وعليه لا يجوز الحاق الاذى بهم ولكن قد يتصل بهم ضرر من قبل المماثلة بالمثل او وجوب المدافعة

ومتى اُشهرت الحرب تُقطع كل علاقة سيايية بين الدول المتحاربة على ان هذا القطع ليس واجباً شرعياً بل هو من قبيل المادة والاختيار اذ التاريخ يذكر حروباً كثيرة حدثت بين بعض الدول بدون ان تُقطع بينهما العلاقات السياسية مما يُساعد على عقد السلم سريعاً. وعليه اذا بقي السفراء في مراكزهم وجب المحافظة على كرامتهم وابقاء جميع حقوقهم وامتيازاتهم المنوطة - ولكن الافضل استدعاء ممتدي السياحة خوفاً من هرج الشعب فتطوي كل دولة حينئذٍ لمتسد الدولة الاخرى جواز مروره (باسبورت) ثم تعلن بانها قد استرجعت برائتها التي منحتها لتنازل الدولة المعادية في جميع مملكتها فيجب حينئذٍ على التنازل تسليم سجلاتهم الى قناصل الدول المتحاربة وتكليفهم بحماية رعاياهم الذين يرغبون في البقاء بارض الدولة المعادية اثناء الحرب

والحرب كما لا يخفى تفسخ جميع المعاهدات السياسية والودادية المعقودة قبلها مع الدولة المعادية. اما المعاهدات المتعلقة بالحقوق الشخصية التي لها ماس بالحقوق العمومية كحقوق الارث والوصاية والانفلاس والحقوق المملكية عقارية كانت او ادبية او صناعية فهذه تبقى جميعها مستمرة ويُعمل بها تبعاً للبدأ الاساسي بان الافراد ليسوا اعداء

والتاعدة التي جرت عليها الدول في ايماننا بخصوص الافراد لتأهي وجوب اعطاء رعايا الدولة المعادية مهلة كافية للخروج سالمين من ارض العدو مع ذويهم

واموالهم وقد عمت هذه القاعدة حتى صارت دنظاماً عاماً وقانوناً متبرعاً وقد يتفق كثيراً أن بعضهم يرغبون في البقاء ولا يؤدون الخروج من البلاد فيجب حينئذ على الحكومة مراعاتهم وحسن معاملتهم تبعاً للمعاهدات الدولية والرفق بهم مع وضعهم تحت مراقبة الشرط ولكن يحق لها اخراجهم عنوة عن المدن المحصنة او ابعادهم الى مكان بعيد من ساحة الحرب. وجملة القول انه يحق للحكومة اتخاذ جميع الاحتياطات التي تقتضيها امنيتها والحركات العسكرية ولكن يجب ان يكون ذلك برفق وانسانية

وان سأل السائل هل يجوز حجز اموال رعايا الدولة المعادية وعقاراتهم فالجواب انه في ايماننا هذه قد اتفق السياسيون بوجود احترام اموال رعايا الدولة المعادية تبعاً للقاعدة الاساسية التي ذكرناها ان الحرب لا تكون بين الافراد. فضلاً عن ان تلك الاموال قد انتقلت الى الاجانب وقت السلم وتبعاً لشرائح البلاد والحرب لا تغير شيئاً من الحقوق الشخصية

ثم ان الحرب تقطع عند اشهارها جميع العلاقات التجارية بين رعايا الدولتين المتحاربتين. تلك عادة قديمة العهد ولا تزال مرعية الى ايماننا هذه

﴿ طرق اضرار العدو المحرمة ﴾ ان الحرب لا تعطي المقاتل حرية الاختيار في طرق اضرار عدوه فان حقوق الدول قد حرمت الوسائل المخالفة للشرائح المدنية والمناطف للمواطف الانسانية

فن هذه الطرق ما يكون بريئاً. منها جرح العدو اذا استسلم لان الجندي اذا كف عن القتال وجبت معاملته كاسير حرب. ومنها الإجهاز على الجرحى والاعلان بعدم اعطاء الامان للعدو المقاتل سواء كان السبب بغضاً او انتقاماً او تهويلاً. ولا يجوز اهانة العدو ولا تعذيبه حتى لو كان ذلك في سبيل اجباره على اباحة اسرار دولته ولا التثك به غيبة او اغراء الغير على قتله او اسقاطه من تحت حماية الشرائح والاجازة لكل فرد قتله

وبعض هذه الطرق ممنوع محرم كاستعمال القنابل والقذائف والاسلحة التي تريد في تعذيب الجرحى بلا فائدة او اطلاق الزجاج المسحوق او الرصاص المضغوط المشقوق المعروف باسمه دُم دُم. ومن اكبر المحرمات التسميم على اختلاف طرقه سواء كان

من قبيل تسميم الآبار أو الانهيار أو الطعام أو السهام. وكل من يلجأ الى استعماله اسقط نفسه من حق حماية الشرائع له. وانما يجوز تحويل الانهار وبجاري المياه وتجنيف الينابيع لأن العدو متى حرم من الماء اضطر إلى اخلاء مركزه.

وكذلك لا تجوز الطرق العسدية لأنه يجب على كل من المتحاربين ان يكون على ثقة من استقامة عدوه وشرفه وحفظه لشرائع الحرب. فلا يجوز مثلاً الإخلاف بالوعد أو النكث بالعهد أو الكذب بالقول أو المهاجمة فجأة في اثناء هدنة أو رفع علم الحليب الأحمر الخاص بعربات الجرحى والمستشفيات على عربات الذخائر. أما الحيل غير العسدية كالكامن والمهاجمة فجأة أو غلاً أو الظاهرة باقتهري أو التهميل لجائز ومبني على المثل السائر ان الحرب خدعة وأجمع المشعرون على ذلك واتفقوا عليه في مؤتمر بروكسل سنة ١٨٧٤

وتألم يجزوه من الحيل استخدام ائواب العدو وازيائهم ولا اتخاذ شاراتهم وتقليد رايائهم

﴿ طرق إضرار العدو الجائزة والمحللة ﴾ تجري الدول في ذلك على ما جاء في تعليقات الولايات المتحدة ثم تقر في بنود ماهدات لاهاي: « ان ضرورات الحرب تجيز ائتلاف العدو المسلح وكل نفس وجدت في ائتلاف القتال ولم يستطيع ائتفاذاها. ويجوز أسر كل عدو مسلحاً كان أو اعزل اذا كان اسره يعود بفائدة على الآسر ويسوغ عدم الباني الحصينة والبرق والاقضية وقطع وسائل الاتتاليات وحجز المؤن والذخائر والاستيلاء على مواقع العدو ومواقع الحصنة ومحاصرتها برأ وبحراً أو باطلاق القنابل

ويجوز التضييق على المحصورين وتمجيزهم حتى يضطروا الى التسليم صاغرين. وكثيراً ما يوافق الحصار المجرم على الحصون والقلاع للاستيلاء عليها عنوة واقتداراً بدون انتظار مفاعيل الجاعة. وبالطبع يحق للمحاصر اطلاق القنابل على حصون العدو وقلاعه ليلاً نهاراً واحياناً على المدينة نفسها خوفاً من اطالة الحصار. وهذه الطريقة كثيراً ما تلقي الرعب في قلوب المحصورين فيحلون قاندهم على التسليم. ولقد اوصلت الاختراعات الحديثة رمي القنابل الى درجة فائقة من الاصابة مما يجعل هذه الطريقة خطارة كبرى

وجاء في البند ١٥ من تعليقات مؤتمر بروكسل بأنه لا يجوز اطلاق المدافع على مدينة غير محصنة او مدينة قد استسلمت وفتحت ابوابها للعدو وإنما كل مدينة تظهر ثباتاً او دفاعاً حتى المهجوم عليها وجاز حصارها. وقد اجمع المشترون بالتهي عن اطلاق المدافع على المدن التي لم تشترك في الحرب او الثغور التجارية الغير المحصنة إلا اذا كان ثقت ضرورة حربية فوق العادة

وجرت العادة ان يُحظر المحاصر ارباب السلطة بعزمه على دمي المدينة بالتقابل بدون وجوب تعيين الساعة لكي تسكن النساء والاطفال والشيخوخ من الاتجا الى ملجأ امين ولكي تُحان كنوز العلم والصناعة والمناحف في حوز امين وعلى المحاصر ان يجتنب هدم المباني التي لا يفيد تدميرها شيئاً وخصوصاً المعابد والمياكل والكتليات والمدارس والمناحف والمستشفيات على شرط ألا تكون حُرلت بطريقة ما الى ما يُعد من مباني الدفاع. ويجب على المحصور ان يرفع على قننة تلك المباني علامة ظاهرة يعرفها العدو المحاصر. وقد جرت العادة ان تُنصب راية بيضاء عليها رسم الصليب الاحمر فوق المستشفيات وراية بيضاء على الكنائس والمدارس. وقد تقدم انه يجب الامتناع من استعمال تلك الابنية تاية حربية والأفانها تحترق في العدو وحق له تدميرها

ولكل محارب الحق في أسر سفين عدوه وتدميرها اذا كانت حربية والاستيلاء عليها بجميع ما تحتوي من الاموال والأرجال او الاسلحة والذخائر. وكذلك المراكب الاجنبية التي يستأجرها العدو لخدمته وقد استثنوا السفن المستخدمة للمناوضة في السلم او لمبادلة الاسرى او المختصة بعلاج المرضى والجرحى الناشرة اعلامها الخاصة بها.

اماً سُمن المحايدون فاكل من الحاربين حتى المراقبة والتفتيش عليها ﴿ في القتالين ﴾ المقاتلون هم الجند على اختلاف درجاتهم وطبقاتهم من عامل او محافظ او احتياطي او رديف او غير ذلك من بري وبحري سواء كانوا من التطلوعة او من المنظمة. فالجنود المنظمة تُعرف من ترتيبها وطرق تدريبيها وشكل البستها. ويدخل في ضمن المنظمة بقية الموظفين كوكلاء الموزن وحافظي المال والقس (خدمة النفوس) والاطباء والمرضين وباعة المأكول والمشروب ولا يحق لأحد منهم حمل السلاح لانهم لا يُعدون مقاتلين بالمعنى الوضحي لهذه الكلمة وإنما يجوز أسرهم ويجب تمييزهم

بالرعاية ما عدا الاطباء. فلا يجوز أسرهم عملاً بواقعة جنيناً. والفرق التطوعه تعتبر ايضاً من المقاتلين ويحق لها المحاربة وتكون معاملتها عند وقوعها بالاسر تبعاً لتواعد الحرب ويشترط ان تعترف حكومتهم بهم وترخص لهم حمل السلاح تحت رثانة قائد معلوم وتكون لهم ألبسة خاصة او علامة ظاهرة يُعرفون بها ويحملون الاسلحة جهاًراً فهؤلاء. كلهم يجوز قتلهم وجرحهم عند اشتباك القتال وتلاحم الجيشين. فاذا كفوا عن القتال او امتنعوا عن الدفاع امتنع قتلهم او جرحهم اذ كل من عجز عن الإضرار لا يجوز ضربه ولا فرق فيما اذا كان العجز اختياراً كالسليم او اضطراراً كخروج السلاح من يده غصباً فالعدو متى اصبح أعزل حُرِمَ منه ولا فرق اليوم في كيفية معاملة الجنود الوطنية التي تحارب دولة عدوة لها وبين الجنود والضباط الأجودين الذين ينخرطون في صفوف العدو طمعاً بنال او انتصاراً له

وإذا حدث أن خالف عدو قواعد الحرب وهتك حرمتها فذبح الاسرى او سَكَنَ مدينةً افتتحها عنوة حتى للعدو ان يابجا الى المقابلة بالمثل ولا يخفى ما في هذا العمل من الظلم الفاحش والنظاعة الهائلة لأنها تتع بالظلم على الابرياء. والمعادلة تقتضي بوجوب مجازاة اناغلين اذا وقعوا في يد العدو ولكن بعد ان يُجالوا الى مجالس الحرب لحاكتهم

وكذلك الجواسيس الباحثون في ارض العدو للوقوف على اسرارهم واستحكاماتهم فاذا ألقى القبض عليهم في زمن السام عد عملهم جرماً وحوكوا في المحاكم العادية ليجازوا تبعاً لشرائع البلاد واذا وقعوا في قبضة العدو في اَبان الحرب أُحيوا الى مجلس حربي فيجازون عادةً بالإعدام

اماً الرُود من ضباط وغيرهم من الجنود الذين يُهدد اليهم استكشاف مواقع العدو ومراقبة حركاته وترتيب قواته فاذا وقعوا في ايدي العدو كانوا اسرى حرب لان عملهم كان ظاهراً

ثم ان معظم الشرعيين يمدون واكبي المناطيد كالرُود والمخربين علانية فاجازوا تصويب المدافع والبنادق على المناطيد والسبي لاسقاطها فاذا افلحوا وسلم راكبوها وجبت معاملتهم كلسرى حرب

﴿ في غير المقاتلين ﴾ هم الاعداء غير المحاربين او غير العاملين من سكان وغيرهم. فقد اجمع الشرايع على صيانة مثل هؤلاء. وعدم التعرض لحريتهم. ومعاملات الدول توجب حرمة اعراض النساء وصورن الاملاك وعدم التعرض الى المعتدات الدينية وغالباً يتمهد المحاربون على ذلك عند اشهار الحرب. وبناء عليه لا يجوز جرح احد من السكان او تعذيبه او اهانتة ولا معاملته بقساوة واستبداد وعلى الاخص خرق حرمة العيال او عرض النساء. ولا يجوز حملهم على قسم بين الطاعة والامانة الا اذا كان الاحتلال نهائياً. ولا يجوز اكرامهم على مشاركة العدو في قتاله مع ابنا. وطنه او قسره الى ما يؤول الى ضرر بلادهم ولا الى خيانة الاسرار فان مثل تلك الحيات توجب الجازاة عند جميع الحكومات

هذا وانما الحرب هي حرب كما يقال فقد توجب ضرورتها اموراً لا بد منها اجزأتها شرائع الحضارة رغماً عن قساوتها وظلمها كوضع الضرائب على سكان المدن التي يحتلها العدو والاسقلا. على ما يحتاج اليه المحتلون من الادوات وتسخير الافراد بنقل المؤن والذخائر على خيرولهم وعرباتهم. وجزت العادة ان يجبر الغالب سكان المدن التي يجرىها ان يدأوه على الطريق. ومن أجب على هذه الامور مكرهاً لا يعد عمله خيانة

﴿ واجبات المحاربين بعد القتال ﴾ على المحاربين بعد الاعتراك والمجلا. القتال واجبات هامة توجبها الانسانية وفروض مقدسة تدعو اليها المروءة والمدنية نحو من خانهم الدهر وسقطوا في حومة الوغى اماً قتلى واهاً جرحى او اسرى فالقتلى يجب صيانة جثثهم وحرمة ابدانهم واعادة ما يعثرون عليه في ثيابهم الى ذويهم بواسطة حكوماتهم اذا امكن. ثم يجب تحقيق شخصيتهم بواسطة تذكرةهم وغرتهم مع كنية سجلهم. ثم يدفنون باكرام

اماً الجرحى والمرضى فلاشي. اولى من الاعتناء بهم وادعى الى الرافة عليهم. ومن الواجب البديهي ان يعتني كل فريق بجرحاه ومرضاه ولكن قضت الشرائع الدولية على كل فريق من المحاربين بالاعتناء بجرحى الفريق الآخر ومرضاه كانهم من جنده بلا ميزة او استثناء. وقد استنبطوا لتلك الغاية مستشفيات نقالة. وأنشئت جمعية الصليب الاحمر بهيئة رجل - ويسرى الاصل من اهل البر والاحسان يدعى هنري

ديوان ولم يزل يسعى حتى تعاهدت الدول على صيانة تلك الجمعيات وعدم الترضخ لها ووضعوا لذلك قرارات صادق عليها معتمدو الدول. وقد ابدلت الدولة العثمانية الصليب الاحمر بهلال احمر في حربها مع روسية وصار الهلال من ذلك العهد علامة مستشفيات الدول الاسلامية

اما لسرى الحرب فكان الاقدمون في سالف الزمن يعتبرونهم كصيد لا تحميم شرائع الانسانية فكانوا يذبحونهم كالانعام بلا شفقة ولا حنان بل كان الاشوريون وغيرهم من الامم اذا فتحوا بلداً اعتبروا عموم اهله كلسرى بلا تمييز في الاجناس والاعمار فشاع المثل: ويل للفلوبين. اما في عهدنا عند الامم المتدنة فالاسر عبارة عن حيز مرقت يمنع الاسير من مساعدة قومه في القتال او الدفاع. ويكون تحت سلطة الحكومة وحمائتها فللظافر الحق في حرمانه من حرية الرجوع الى مسكروه ونكته لا يحق له قصاصه او تعذيبه او اهانتة او تشويهه او حرمانه من الطعام او الشراب باعتبار كونه وقد وقع اسيراً. وواجبات الاسير الرضوخ لنظام الظافر فاذا تمرد او عصى حق عليه الجزاء او القصاص فيحال الى مجلس عسكري واذا ارتكب جرماً عومل بموجب ذلك النظام

ولا يجوز الاستيلاء على امتعة الاسرى او سلب ما عليهم من الحلي والدرهم فاذا دعت الضرورة الى تزعمها من ايديهم وجب اعادتها حين تسريحهم. اما الاسلحة فهي بالطبع غنية الآسر وانا جرت العادة من قبيل المجاملة ان يرد السيوف الى الضباط فقط. والاسرى يرسون عادة الى مدينة محصنة او معقل او معسكر ويجددون لهم محلاً معلوماً لا يتعدونه. ويجب معاملتهم بالرفق وعلى الحكومة الاهتمام بهم والعناية بامر معيشتهم تبعاً لشروط مقررة بين المتحاربين واذا لم يكن ثقت شروط منروقة وجبت معاملتهم معاملة الجنود الظافرة على السواء وتبقى النفقة على المالب حتى يقع الصلح او التبادل. وينتهي الاسر بانتهاء الحرب وعقد الصلح فلا يبقى ثقت الا الاتفاق على شروط التسريح المادية كالقرامة وما اشبهها هذا وقد كتب المشرعون فصولاً اضافية في كل هذه الايول اقتطفنا منها زبدة اقوالهم واهم آرائهم خوفاً من التطويل المل